مشروع

ICYF-DC/ICYSM-3/2016/01/Rev.1

الاستراتيجية المشتركة

لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الشباب

مقدّمة إلى الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة

أُعدّت بمساهمة من: منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون ، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إسيسكو)

أقرّتها مبدئيا: اللجنة الدائمة المشتركة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالشباب

قائمة المحتويات

أولا- مقدمة **2**
معلومات أساسية 2
الوضع الراهن لتنمية الشباب فى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الإسلامى 6
الشباب في القرآن الكريم **7**
ثانيا- مجالات العمل الرئيسية **10**
التعليم 10
تشغيل الشباب/معدلات البطالة 10
الإدماج الاجتماعي 10
الخدمات الصحية 10
الزواج والزيجات المبكرة 11
المشاركة 11
منظمات الشباب والتطوع 12
تأثير التغيرات الاجتماعية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 12
الشباب والتطرف 13
تنظيم المشاريع 14
وضع سياسات الشباب فى المنطقة **14**
ثالثا .استراتيجية المنظمة في مجال الشباب إطارا لتنسيق السياسة المشتركة في مجال الشباب **19**
الحاجة إلى إطار منسق 19
الخطوات اللازم اتخاذها 19
الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الشباب 20
آلية المتابعة 21
رابعا- السياسة المشتركة فى مجال الشباب **22**
خامسا- التدابير المشتركة في مجال الشباب **23**
سادسا- أهداف استراتيجية الشباب وسياسة الشباب 23
سابعا- هياكل الإدارة المشتركة لتنسيق سياسة الشباب **25**
المجلس الوزاري 25
آلية تنفيذ السياسة المشتركة في مجال الشباب 25
ثامنا- وقف منظمة التعاون الإسلامي الخاص بالشباب 26
تاسعا- مراكز الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي 27
عاشرا- تقرير منظمة التعاون الإسلامى عن الشباب 27
حادي عشر- خاتمة **28**

أولا – المقدمة

معلومات أساسية

يمكن اعتبار عدد الشباب في بلدان منظمة التعاون الإسلامي نقطة القوة الرئيسية في المنطقة. فجميع المناطق الأخرى تعالج مسألة التراجع الديمغرافي ، في حين يُتوقّع أن يشكل الشباب ثلث مجموع السكان في بلدان المنظمة. لذلك ، يجب اغتنام هذه الفرصة الأساسية في المنطقة ، ويجب توفير فرص مناسبة للشباب للاستفادة من كامل طاقاتهم الشخصية والمهنية.

إن الشباب المسلم معرض ، أكثر من أي وقت مضى ، للأصولية في زمن التحديات الذي يعد التطرف محددا له ، فضلا عن التحديات التي تواجه الشباب في مجال التعليم والتشغيل وضعف الاستفادة من الخدمات الصحيةز لذلك ، يجب أن يُعدّ الاستثمار في الشباب الأولوية الرئيسية لبلدان المنظمة. لقد جعلت المنظمة ، تحت القيادة الحكيمة للأمين العام ، السيد إياد أمين مدني ، من انخراط الشباب في العالم الإسلامي إحدى أهم أولوياتها. وأكدت الدول الأعضاء في المنظمة أيضا بوضوح أن الاستثمار في الشباب أهم أولوياتها. وفي هذا الصدد ، كانت القمة الأولى لقادة شباب منظمة التعاون الإسلامي فرصة ذهبية لإمعان النظر في أولويات استراتيجية متسقة ومنسجمة في مجال الشباب. وقد نظّم القمةَ الأولى لقادة الشباب (وهي حدث سبق عقد الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي) منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون ، وهو مؤسسة منتمية إلى منظمة التعاون الإسلامي. وقد عقدت هذه القمة في اسطنبول من 11 إلى 13 أبريل 2016 ، بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والجمهورية التركية التي استضافت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي. فقد اجتمع ما يزيد عن 200 من الشباب يمثلون الدول الأعضاء في المنظمة والجماعات والمجتمعات المسلمة في مختلف أنحاء العالم ، يضطلعون بمهام قيادية في جميع مجالات الحياة على الصعيدين الوطني والدولي ، اجتمعوا لتقييم حال أكثر من 300 مليون من الشباب في دول المنظمة ، وخرجوا بتوصيات ملموسة أقرها قادة الدول الأعضاء في المنظمة خلال الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي.

وقد ركّزت توصيات قمة قادة الشباب على الشباب باعتبارهم إحدى الأولويات الرئيسية للدول الأعضاء في المنظمة ، والمورد الرئيسي لتنمية رأس المال البشري. لكن الدول الأعضاء تحتاج من أجل ذلك إلى سياسة منسقة واستراتيجية من أجل مستقبل الشباب ، استراتيجية قائمة على ضرورة إقامة تعاون مؤسسي على الصُّعد كافة (استنادا إلى مذكرة التفاهم الموقعة بالكويت في سنة 2015بين مؤسسات المنظمة العاملة في مجال الشباب).

المعالم البارزة للمنظمة في وضع سياسة الشباب

كان إنشاء منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون ، وهو مؤسسة منتمية إلى المنظمة معنية بالشباب ، تطورا إيجابيا نحو النهوض بفعالية أنشطة المنظمة في مجال الشباب. ويتيح المنتدى ، باعتباره منصة هامة لتنمية الشباب في دول المنظمة ، الجمع بين صوت الشباب وصوت الحكومات (قمة قادة الشباب)، ويقوي التضامن بين الشباب المسلم (برنامج المنظمة لرأس المال الشبابي)، ويتيح التطور الفكري والإبداعي للشباب المسلم (برامج المنظمة النموذجية لشباب مفكري المستقبل)، ويضمن المساواة بين شباب المسلمين وأقرانهم الغربيين على الساحة الدولية (الحركة الشبابية العالمية لمنصة تحالف الحضارات التي أطلقها منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون باعتبارها منصة الشباب في إطار تحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة)، ويسعى المنتدى إلى النهوض باستراتيجيات وسياسات شاملة في الدول الأعضاء ، قائمة على المعرفة ، غايتها تنمية دول المنظمة (توصيات "عشرة أهداف في عشر سنوات" ، والقرارات السنوية المتعلقة بمنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون الصادرة عن مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

لقد ساهم كل من إعلان اسطنبول الخاص بالشباب الذي أقرّته الجمعية العمومية للمنتدى في دورتها الثانية (2014)، وتوصيات الشباب ذات العنوان "عشرة أهداف في عشر سنوات" ، التي اعتمدتها القمة الأولى لقادة شباب منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت في اسطنبول من 11 إلى 13 أبريل 2016 (وهي فعالية سبقت انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة) وأقرّها مؤتمر القمة الإسلامي في دورته الثالثة عشرة ، ساهم في عمل المنتدى على تحديد الاحتياجات الرئيسية للنهوض بالشباب في الدول الأعضاء في المنظمة. وقد تعاون المنتدى تعاونا فاعلا ، بناءً على هذه التوصيات ، مع الجهات المشاركة في تنظيم الدورة الثالثة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة في إطار الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الوزاري ، وعقد مشاورات مع منظمة الإسيسكو (وهي عضو في اللجنة الدائمة المشتركة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بشؤون الشباب ، التي أنشئت بموجب مذكرة التفاهم المشار إليها أعلاه الموقعة في الكويت في سنة 2015) من أجل إبراز وجهات نظر مختلف الأطراف المعنية ومواقفها.

إن ثمة حاجة ، استنادا إلى مذكرة التفاهم السالفة الذكر الموقعة في سنة 2015 ، لعمل مشترك في مجال الشباب مبني على نهج متعدد القطاعات ذي أهداف واضحة وإطار زمني مهيكل بشكل جيد ، واستجابات فورية لاحتياجات الشباب ، واستراتيجية عمل بعيدة المدى. وينبغي أن تنظر هذه الاستراتيجية إلى احتياجات الشباب الحالية والمتغيرة ، وأن تبنى بالشباب ومن أجل الشباب ، وأن تضمن إقامة عملية تشاورية تشارك فيها الأطراف المعنية كافة. ولا ينبغي أن يُنظر إلى الشباب أنهم

مشكلة يجب إدارتها ، وإنما باعتبارهم موردا رئيسيا من أجل المستقبل ، وينبغي تهيئة الظروف التي تتيح لهم تنمية معارفهم ومهاراتهم وكفاءاتهم والمشاركة بفعالية في تنمية المجتمع.

الوثائق المرجعية الدولية لسياسات الشباب

ترسم الوثائق الدولية القائمة في مجال الشباب الإطار لوضع سياسة المنظمة في مجال الشباب. فأما على صعيد الأمم المتحدة ، فقد طلبت الجمعية العامة ، بموجب القرار رقم 3140 الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 14 ديسمبر 1973 ، النظر في إمكانية وضع سياسات دولية تركّز على حقوق الشباب على الصعيدين الوطني والدولي. وقد حدّد إعلان براغ لسنة 1998 الدور الأساسي للشباب في التنمية البشرية. وفي سنة 2001 ، أكدت الاستراتيجية العالمية للشباب مجددا دور الشباب في تقدّم العالم. بالإضافة إلى ذلك ، تروج الأمم المتحدة بنشاط ، منذ سنة 1996 ، لتنفيذ البرنامج العالمي للشباب ، ولاسيما من خلال وضع سياسات محلية وإقليمية ووطنية متسقة ومتناغمة. وقد عُرِّفت السياسة الوطنية في مجال الشباب على صعيد الأمم المتحدة بأنها مبادئ توجيهية تخطيطية وتنفيذ للأنشطة المتصلة بتنمية الشباب ، أي سياسة تهم فئة الشباب وتحدِّد توجهات الحكومة والقطاع الخاص عند وضع الخطط وتنفيذ البرامج استنادا إلى احتياجات الشباب وتطلعاتهم (قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 81/50 الصادر في 13 مارس 1996: برنامج العمل العالمي من أجل الشباب حتى سنة 2000 وما بعدها).

وبخصوص حقوق الشباب ، حدّد برنامج العمل العالمي من أجل الشباب حتى سنة 2000 وما بعدها ستة المجالات التالية:

- *أولا*: الحق في حياة كريمة: ينبغي أن يحيا الشباب حياة كريمة في مجتمعه وفي بلده ؛
- *ثانيا*: الحق في التعبير عن الرأي: ينبغي أن تعطى للشباب فرصة التعبير عن تطلعاتهم وأفكارهم وآمالهم وشواغلهم ؛
- *ثالثا*: الحق في تعليم جيد: ينبغي أن يكون للشباب الحق في التمتع في بلدانهم بتعليم ذي جودة يلبي متطلبات سوق العمل. وينبغي أن تتاح لهم أيضا منح دراسية مناسبة ، ولاسيما على مستوى التعليم الجامعي ؛
- *رابعا*: الحق في صحة جيدة: ينبغي أن يتاح للأجيال المقبلة التمتع بمراكز صحية ذات جودة تعتني بصحة الشباب ؛
- *خامسا*: الحق في مزاولة مهنة مناسبة: يجب على الحكومات أن تتحمل مسؤولياتها إزاء الخريجين الشباب في مختلف التخصصات ، وأن توفر لهم وظائف إما في القطاع العام أو في القطاع الخاص أو تمنح المقاولين الشباب قروضا ميسرة لإقامة مشاريع صغيرة أو متوسطة.

- *سادسا*: الحق في التنمية: ينبغي أن يمنح الشباب فرصة المساهمة في التنمية المجتمعية في مجتمعاتهم المحلية وفي بلدانهم في شتى التخصصات على الصعيد السياسي من خلال الانخراط في الأحزاب السياسية والوصول إلى مواقع قيادية في تلك الأحزاب. وهكذا ، يوصى بمشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرار (المرجع نفسه).

ولضمان أخذ الدول الأعضاء بهذه المبادئ الستة ، وضعت الأمم المتحدة أيضا برامج وآليات مساعدة كان من أنجحها برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها ، الذي اعتُمد سنة 1995 ورُمى منه إلى توفير إطار للسياسات ومبادئ توجيهية لوضع السياسات الوطنية للشباب في خمسة عشر مجالا من المجالات ذات الأولوية. وفي سنة 2005 جُمعت المجالات الخمسة عشر واعتُني عناية خاصة بمجموعاتها الرئيسية: مجموعة الشباب في الاقتصاد العالمي ، ومجموعة الشباب في علاقته بالمجتمع المدني ، ومجموعة الشباب المعرضين للمخاطر. وشكَّل الإطار الذي وُضع من خلال برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها أيضا أساسا لقرار الجمعية العامة رقم 60/3 بشأن العقد الدولي من أجل ثقافة السلم واللاعنف من أجل أطفال العالم ، 2001-2010. وقد وضعت أولويات محدّدة لكل مجموعة من المجموعات الثلاث السالفة الذكر:

ألف: مجموعة الشباب في الاقتصاد العالمي: الأولويات في ما يخص هذه المجموعة:

- العولمة
- الجوع والفقر
- التعليم
- العمالة

باء: مجموعة الشباب في المجتمع المدني – الأولويات في ما يخص هذه المجموعة:

- البيئة
- الأنشطة الترفيهية
- المشاركة الكاملة والفعالة للشباب في حياة المجتمع وفي عمليات اتخاذ القرار
- المواضيع المشتركة بين الأجيال
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

جيم: مجموعة الشباب والرفاه – الأولويات في ما يخص هذه المجموعة

- صحة الشباب
- مكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز
- الحد من إساءة استعمال المخدرات

- الحد من جنوح الأحداث
- فرص استفادة الفتيات والنساء من الخدمات الصحية
- مكافحة الصراعات المسلحة.

وحدّد إعلان لشبونة للشباب لسنة 1998 لاحقا دور الشباب في تنمية العالم وتقدّمه.

أما على صعيد منطقة دول منظمة التعاون الإسلامي ، فتجدر الإشارة إلى الميثاق العربي وما قامت به جامعة الدول العربية من عمل قيم في هذا الصدد. فقد اعتمدت ، خلال القمة العربية السادسة عشرة التي استضافتها تونس في 23 مايو 2004 ، النسخة الحديثة من الاتفاقية العربية لحقوق الإنسان التي ركزت بصفة خاصة على ضمان الحرية الإنسانية والعدالة وتكافؤ الفرص ، وكذا على صون حقوق الشباب ، ونصت بوضوح على حق كل شخص في المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بمنافع التطور العلمي وآثاره. وبخصوص الشباب ، أفرد الإعلان العربي لتمكين الشباب أيضا مواد هامة لتمكين المرأة والاستثمار في وضع خطط تشاركية للنهوض بالشباب. وأمعن إعلان الرباط للسكان والتنمية الصادر في 5 ديسمبر 2003 ، النظر أكثر في التحديات القائمة في سنة 2003 فدعا بقوة إلى تحسين عملية تخصيص الموارد للسياسات الاجتماعية المتكافئة.

ومن النماذج ذات النفع البالغ لدول المنظمة أيضا النموذج الذي وضعته الاستراتيجية الأفريقية للشباب ، وهي وثيقة أعدتها لجنة العلوم الإنسانية والاجتماعية بمنظمة اليونسكو في سياق محيط سياسي يشجع على تطور الشباب في أفريقيا في فترة ما بين 2009 و2013. وترد في ما يلي الأهداف الأساسية الثلاثة لهذه الاستراتيجية:

- ✓ دعم تنمية المعارف وإدارتها والنهوض بالبحوث والدراسات في مجال الشباب ؛
- ✓ تشجيع مشاركة الشباب في اتخاذ القرار وجعلهم نشطين ومهمين في عملية تنمية بلدانهم ؛
- ✓ دعم تطور السياسات وأطر العمل لتلبية احتياجات الشباب.

وإذ كانت الدول الأعضاء في المنظمة في مواجهة كاملة مع تحدي التعرض الدائم لأصولية الشباب وتطرفهم ، طلب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، في قراره رقم 2250 بشأن الشباب والسلم والأمن الدوليين ، الصادر في 12 ديسمبر 2015 ، من الدول الأعضاء أن تنظر في السبل والوسائل الكفيلة بزيادة تمثيل الشباب عموما في عمليات اتخاذ القرار على الصُّعد كافة ، في الآليات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية من أجل هدف رئيسي يتمثل في منع النزاعات وتسويتها ، بما في ذلك مؤسسات وآليات مكافحة التطرف العنيف الذي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاب. ولهذا الغرض ، ينبغي إشراك الشباب في وضع وتنفيذ عمليات السلم الفعالة وآليات تسوية الصراعات ، واقتراح الحلول والمشاركة في صياغة اتفاقات السلام واستعادة السلم في المناطق التي توجد في مرحلة ما بعد الصراعات.

الوضع الراهن – تنمية الشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

رغم أن الشباب يعد المورد الرئيسي للمنطقة ، فإن هذه الفئة الأكثر ديناميكية تواجه العديد من التحديات في مجال التعليم أو الانتقال إلى سوق العمل أو عمالة الشباب أو الاستفادة من فرص التطور الشخصي والمهني.

وينبغي للدول الأعضاء في المنظمة ، لكي تضع سياسة متسقة ومتناغمة في مجال الشباب ، أن تُعرِّف أيضا الفئة العمرية التي تضم ***الشباب***. فقد عُرِّفت المجموعة الأكثر ديناميكية في البنية المجتمعية ، والتي تتأثر دائماً بجميع التغيرات الاجتماعية والسياسية بأنها بناء اجتماعي لنتاج العلاقة بين الأفراد والمؤسسات. وينبغي أن تضع في الحسبان الأنماط والتأثيرات البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية التي من شأنها أن تحدد مفهوم الشباب. وتعرِّف الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الصادر سنة 1985الشباب بأنهم "أفراد تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة" ، في حين أن جامعة الدول العربية تعرِّف الشباب بأنهم أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و29 سنة ، وهو تعريف يناسب أكثر بكثير السمات الديمغرافية للدول العربية. أما تقرير الشباب الأفريقي لسنة 2009 فيعرِّف الشباب بأنهم أشخاص تتراوح أعمارهم بين 15 و39 سنة ، في حين تضع المفوضية الأوروبية برامج للفئة العمرية 13-30 سنة باعتبارها تمثل فئة الشباب. وبناء عليه ، ينبغي أن يبدأ وضع استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب بتعريف الفئة العمرية التي ستناسب أكثر من غيرها الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم في منطقة دول منظمة التعاون الإسلامي.

ونتيجة لذلك ، واعتبارا للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية وكذا للاعتبارات البيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية في الدول الأعضاء في المنظمة ، يُقترح التقسيم الآتي:

الأطفال: حتى 12 سنة

المراهقون: من 12 إلى 16 سنة

الشباب: من 16 إلى 35 سنة ، في حين تسمى الفئة العمرية 30-35 سنة فئة الشباب الراشدين.

الشباب في القرآن الكريم

يتبين من فحص سريع لحياة إنسان عادٍ أنها مقسمة إلى أربعة أقسام: الطفولة ، وسنوات المراهقة ، ومنتصف العمر ، والشيخوخة. وقد ركز الإسلام تركيزا شديدا على تعليم بني البشر. وأول أمر نزل على الرسول (ص) هو "اقرأ" ، إذ وُضع التعليم منذ البداية هدفا رئيسيا لتعاليم الإسلام ، ذلك أنه مهم في غرس سمات الشخصية وصفة يميز بها بين من يعلمون ومن لا يعلمون.

وفي ضوء هذه العبرة القرآنية من هذه المراحل جميعها ، تعد مرحلة الشباب المرحلة الأكثر أهمية في حياة الإنسان ، إذ إنها تعد وقتا من ذهب للتعلم واكتساب الأفكار الجديدة. إنها المرحلة التي يكون فيها الإنسان

الشاب قويا وينبض بالحيوية والنشاط ، وهي أيضا مرحلة لا يكون الإنسان قد تقلد فيها مسؤوليات الإنسان الراشد. ويبدأ الشباب في الإسلام عند البلوغ ويستمر حتى سنوات الثلاثين. ويتحدث القرآن عن الشباب بالمدح ، وخاصة الذين اكتسبوا المعرفة في سن مبكرة. ففي سورة الكهف ، يوصف الأشخاص الذين آووا إلى الكهف بأنهم "فتية آمنوا بربهم" فزادهم هدى. علاوة على ذلك ، يوصف الأنبياء والرسل ، مثل نبي الله يحيى ، بأنهم شباب آتاهم الله الهدى. وفي سورة الأنبياء ، يصف أهل القرية إبراهيم بعد تدميره أصنامها أنه فتى.

ورغم ذكر الشباب في سياق الأنبياء والرسل ، فإن الإسلام لا يميز في الحقوق والمسؤوليات بين الشبان والشابات. فالإسلام ينظر إلى الشباب نظرة محايدة من حيث النوع الجنساني ، فيساوي بين الشبان والشابات. ولعل مريم ابنة عمران خير تجسيد لهذا المبدأ. فقد ورد في تفسير القرآن أن جبريل عليه السلام تمثل لها في هيئة رجل حسن المنظر يشع وجهه نورا. وما إن وجدت نفسها أمام شخص جذاب ، حتى أكدت إيمانها بالله فامتنعت عن الوقوع في المعصية. وبعدها أُسندت إليها مسؤولية حمل جنين لوحدها فتحملت هذه المهمات الجسيمة ، مثل الحمل والولادة وتنشئة طفل دون مساعدة من بشر. لذلك ، لا ينبغي أن يقتصر مصطلح "الشباب" على جنس أو زمن دون غيره. فهو مصطلح ينطبق على الذكور والإناث كما ينطبق على جميع الأزمنة والأمكنة.

ولما كان المجتمع جسدا واحدا ، فإن مكوناته جميعها مسؤولة عن تنشئة الشباب وتعليمهم. إذ يغرس في قادة المستقبل روح المثابرة في هذه المرحلة العمرية التي تعد مرحلة حاسمة في الحياة ، فيها تُتعلم دروس مهمة وتترسّخ. ومن جهة أخرى ، إن لم تغتنم هذه المرحلة ، فإن الشباب ، بل والمجتمع كله ، سيكون قد حول هذا الرصيد الثمين إلى عبء محتمل في المستقبل. فالحكومات والمؤسسات التعليمية والشبكات الاجتماعية والأسرية تؤدي جميعها دورا في تنشئة الشباب. كما أن الثقافة والعقلية يسيران في أي مجتمع جنبا إلى جنب عند تحديد العوامل التي تؤدي إلى نجاح شبابه (أو فشله). ولما كان لكل مجتمع فضائله وعيوبه ، فإن من واجب الشباب أن يكتشفوا ويحددوا مواطن ضعفهم حتى يستطيعوا التصدي للتحديات التي يواجهونها. ويجب على الحكومات والمنظمات الاجتماعية/السياسية أن تنظر إلى الشباب ليس فقط أنهم قادة للمستقبل في البلد ، وإنما أيضا باعتبارهم شركاء في جعل الحياة والمجتمع أفضل. وينبغي مدهم بالأدوات التي تتيح لهم التعرف على المشكلات التي تواجه الدولة والمجتمع والفرد وفهمها. غير أن المسؤولية الكبرى على عاتق الحكومات والمنظمات غير الحكومية تتمثل في احتضان الشباب وغرس ما يلزم من طرق التفكير السليمة ومهارات التفكير النقدي فيهم بما يؤهلهم للعمل في القرن الحادي والعشرين. فالشباب مصدر هائل للقدرات الكامنة غير المستغلة. وإن عجزت الدولة والمجتمع عن الاستفادة من تلك القدرات الكامنة ، فإن الجميع سيخسر عندما يهمش قطاع هام من قطاعات المجتمع ولا يسمح له بالتطور. إن من الحيوي قطعا أن يبدأ الشباب المسيرة في سن مبكرة ، لأنها المرحلة التي يتم

فيها امتصاص الأفكار والمعتقدات والمبادئ كما تمتص الإسفنجة الماء. وفي نهاية المطاف ، هذه التنشئة هي ما يحدد انتصار الفرد والمجتمع والبشرية.

لقد أعطى القرآن والسنة كلاهما قيمة عظيمة للشباب ولتطورهم في المجتمع. فخلال مراحل الإسلام الأولى ، كان الشباب هم من استجاب لدعوة الرسول صلى الله عليه وسلم. وكان الكثير من أوائل من أسلموا في عقدهم الثاني والثالث عندما تحمسوا لقبول رسالة الإسلام. وكان أهمهم علي بن أبي طالب ، إذ أسلم وهو طفل. كما أن الرسول (ص) أولى العناية اللازمة لرعاية الشباب وتعليمهم. فقد وصف الحسن والحسين بأنهما سيدا شباب الجنة ، وكان أنس بن مالك حافظ سر الرسول (ص) في المدينة بعد الهجرة. أما بن عباس ، الذي وُصف أنه مفسر القرآن ، فقد تلقى الدروس من الرسول (ص) مباشرة ، بل إنه كان يعد مستشار عمر أثناء مدة خلافته. كما يؤمر الشباب المسلم باغتنام خمس قبل خمس ، ومن هذه الخمس الشباب قبل الهرم. علاوة على ذلك ، ذكر الرسول (ص) في المركز الثاني من بين السبعة الذين يظلهم الله يوم القيامة يوم لا ظل إلا ظله "شاب نشأ في عبادة الله عزل وجل". وقد فسر الكثير من العلماء هذا الحديث بأنه يتدرج من الأصعب إلى الأقل صعوبة ، إذ إن الحاكم العادل يتحمل قدرا أكبر من المهام والمسؤوليات.

لقد خضعت نصوص الإسلام في العصور الأخيرة للفحص والتمحيص ، فانتشر استخدام مصطلحات ، مثل الجهاد ، انتشارا واسعا في المجتمع. ولكن ، ما هو الفهم الصحيح لهذا المفهوم وكيف يطبق في الإسلام؟ إن فهم الجهاد فهما صحيحا أمر حيوي لفهم دين الإسلام ، ذلك أنه استُغل وجرى التلاعب به من قبل غير المسلمين ومن قبل أصحاب التفسيرات المتطرفة للدين. لقد قدّم الكثير من علماء الإسلام في القرون الوسطى ، من أمثال بن القيّم وبن رشد ، مقاربة لمفهوم الجهاد أكثر دقة وتعمقا. حتى إن الأول قسم الجهاد إلى أكثر من أربع عشرة فئة مختلفة. ولئن كان القتال في سبيل الدين يعدّ من الأعمال ذات الأهمية ، فإنه ليس إلا "*جهادا أصغر*". أما جهاد المرء في نفسه وأنانيته ضد شهواته فهو الجهاد كله. ويصف الكثير من الفقهاء المسلمين جهاد النفس بأنه "*الجهاد الأكبر*". وينبغي أن يكون في هذا الأمر تذكرة للذين يلوون عنق نصوص الدين الإسلامي خدمة لأجنداتهم السياسية.

إن الشباب المسلم مسؤول ، في ضوء المنهج الإسلامي ، عن المهام الجسيمة التي وضعت على عاتقه. ولتعظيم الاستفادة من قدراته ، ينبغي الأخذ بالمبادئ التالية:

- **الاستغلال الفعال** للوقت. ينبغي النظر إلى وقت الفراغ أنه نعمة ينبغي اغتنامها وعدم إساءة استخدامها ، من أجل تحسين القدرات الروحية والفكرية والجسدية والعقلية.
- **اجتناب البيئات السيئة** حتى يُضمن حصول المرء على تنشئة سليمة وأن لا يسير في منحدر زلق في معاملاته اليومية.

- **توخي الحرص الواجب** في الاختيارات ، سواء تعلق الأمر بالحياة المهنية أو بالأصدقاء. وينبغي الإقرار بأن الخيارات ليست كلها متكافئة ، ومن المهم للمرء أن يكون دائم الوعي بتلك الاختيارات وبتبعاتها.
- **لا تضيع أبدا فرصة التعلم من الأزمات**. من الطبيعي في هذه الحياة أن يقع الإنسان في أخطاء وزلات. غير أنها يجب أن تغتنم باعتبارها تجارب للتعلم وتحسين الذات ، لا أن تتخذ ذرائع.

ثانيا – مجالات العمل الرئيسية

التعليم

تتجاوز معدلات محو أمية الشباب نسبة 90% ، وقد حقق 24 بلدا نسبا تعادل أو تفوق 97% في محو أمية الشباب. لكن هذا الأمر لا ينطبق على جميع البلدان ، إذ إن معدلات محو الأمية في بعضها تقل عن نسبة 50%. ويعد النيجر ، بمعدل يبلغ 23.5% ، البلد ذا أضعف نسبة في ما يخص محو أمية الشباب من بين الدول الأعضاء في المنظمة ، تليه غينيا (31.4%)، ثم بوركينا فاسو (39.3%)، ثم بنين (42.4%)، ثم أفغانستان (47%). كما أن الإطار الاجتماعي والاقتصادي العالمي تغير فبات الشباب يواجهون تحديات أكثر فأكثر تتعلق بانتقال مزدوج ، من التعليم إلى سوق العمل ، ومن بيت الشريك إلى بيت خاص بهم وأسرة خاصة بهم. ويتحدد الوضع أيضا بقلة فرص الحصول على عمل لائق.

تشغيل الشباب/معدلات البطالة

تفيد آخر تقديرات منظمة العمل الدولية أن ما يناهز 74.5 مليون من الشباب في العالم كانوا يعانون من البطالة في سنة 2013 ، إذ بلغ المعدل العالمي لبطالة الشباب 13.1% ، لكنه بلغ في الشرق الأوسط 27.2% وفي شمال أفريقيا 29.4%. ورغم أن بعض بلدان المنطقة سجل معدلات جيدة في توفير فرص العمل للشباب (قطر وبنين)، فإن معدلات بطالة الشباب في بلدان مثل موريتانيا وغويانا زادت عن 40%.

وكما ذكر سعادة السفير إلشاد إسكندروف ، رئيس منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون ، فإن منطقة الشرق الأوسط أولت أولوية كبرى لتوفير 80 مليون وظيفة جديدة في السنوات الخمس عشرة المقبلة. ولما كان الشباب المورد الأساسي لتنمية رأس المال البشري ، فإن توفير هذه الوظائف الجديدة البالغ عددها 80 مليونا يعدُّ فرصة سانحة أيضا لدول المنظمة لكي تخطو نحو الأمام.

الإدماج الاجتماعي

أما بخصوص إدماج الشباب في المجتمع ، فإن أكثر من 28.9% من الشباب يصنفون في مجموعة الشباب الذي لا يعمل ولا يدرس ولا يتدرب (NEETs)، إذ يتم إقصاؤهم من فرص التعليم والعمل والتدريب. وبلغت النسبة في المناطق الريفية 45.9% من السكان الشباب.

الخدمات الصحية

تقتضي تنمية الشباب أيضا تيسير حصولهم على الخدمات الصحية ، إذ إن الصحة العقلية للشباب شرط أساسي لتنميتهم. لكن 58% فقط من الدول الإسلامية لديها سياسة في مجال الصحة العقلية ، وستغدو هذه المسألة عاجلة خصوصا إذا نظرنا إلى حالات الحروب والصراعات التي واجهها المواطنون الشباب في

المنطقة (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية – أهم التحديات التي يواجهها الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي ، 2015).

لذلك ، ينبغي أن تبنى الاستراتيجية المنسقة للشباب على تدابير السياسات القائمة وأن تتيح إطارا لوضع برامج وسياسات محددة ترمي إلى تحسين جودة التعليم ، وتحسين فرص الوصول إلى سوق العمل ، وخفض معدل بطالة الشباب ، وكذا توفير الفرصة للشباب لكي يُسمعوا أصواتهم ويكونوا شركاء فاعلين في حياة المجتمع. بالإضافة إلى ذلك ، طلب إعلان دمشق لسنة 2005 من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن تولي عناية خاصة للصحة الإنجابية للشباب وتوعية الشباب بدعم من وسائل الإعلام بأهمية المسألة.

الزواج والزيجات المبكرة

يعرَّف الزواج بأنه الخطوة الأولى في تشكيل وحدة الأسرة باعتبارها جزءا من مجتمع يعمل بصورة جيدة ، لكن الزواج المبكر ينبغي أن يكون مصدر قلق للدول الأعضاء في المنظمة. ويساور معظم الدول القلق من هذا الموضوع ولديها قوانين تنظم الزواج ، من حيث سنه الأدنى ومن حيث الموافقة عليه ، لكن هذه القوانين لا تسري على الزيجات التقليدية. إذ إن 27.3% من جميع حالات الزواج في مجموع دول المنظمة تتم قبل سن الثامنة عشرة (مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية ، وضع الأطفال والشباب في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، 2015). أما على صعيد فرادى الدول ، فقد سجلت أعلى نسبة لانتشار زواج الأطفال في بنغلاديش (29.1)، من بين مجموع دول المنظمة ، تليها تشاد (29.0%). لذلك ، ينبغي أن تحرص الدول الأعضاء على خفض معدل الزيجات المبكرة حتى تتهيا للأسر الشابة الظروف التي من شأنها أن تصون أطفالها اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، إلخ.

المشاركة

أما في ما يخص المشاركة ، فينبغي توفير المزيد من فرص المشاركة للشباب من مواطني دول المنظمة. فالشباب يواجهون مشكلات في الوصول إلى المجال الاقتصادي ، وفي الوصول إلى التعليم وإلى سوق العمل ، ويجنحون أحيانا أيضا إلى عدم الاكتراث بالمشاركة في الحياة العامة. أما على الصعيد السياسي ، فإن 4.7% فقط من الشباب من مواطني الدول الأعضاء في المنظمة يشاركون في الحياة السياسية ، في حين تبلغ هذه النسبة 8.7% في الدول المتقدمة. وبالتالي فإن ثمة حاجة إلى وضع سياسات وبرامج جديدة للاستثمار في قدرة الشباب على المشاركة وتمكينهم أيضا من أن يكونوا فاعلين في المشهد العام.

منظمات الشباب والتطوع

لا يقتصر دور الاستثمار في مشاركة أكبر للشباب وإعادة بناء الثقة بين المؤسسات العامة ومجموعات الشباب على الحكومات فقط. بل إن هذا التحدي يخص أيضا منظمات الشباب التي تعد الفاعل الرئيسي المعني بتحفيز الشباب على المشاركة بفعالية في حياة المجتمعات. ويتعين على المنظمات غير الحكومية للشباب أن تصمم برامج تطوعية مبتكرة لفائدة الشباب ، تكون غايتها بناء قدرات قادة الشباب وإعادة أكبر قدر ممكن من الشباب إلى النشاط في المجال العام.

تأثير التغيرات الاجتماعية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عندما اندلعت التحديات الاجتماعية والسياسية الكبرى ، بعد أن أوقدت شرارتَها الأولى انتفاضةُ 28 ديسمبر 2010 في تونس ، تساءل الكثير من المراقبين الخارجيين عن الغرض من وراء هذا الغضب وخيبة الأمل. وأخيرا رفعت حالات الطوارئ التي دامت عقودا عندما أصبحت الاحتجاجات أقوى من أن تقاوم في مجتمعات لم تكن تعرف إلا القمع والمنع. وكان شباب المنطقة في طليعة من ساعدوا على قيادة هذه الاحتجاجات ، شباب صغار في السن لكن لديهم طموح سياسي. وقد رأى مواطنو منطقة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ذات التركيبة السكانية المؤلفة من شباب متعلم ، في ذلك فرصة ذهبية للدخول في عهد الإصلاحات وإصلاح أحوال أوطانهم. لقد كان الليبيون والمصريون والتونسيون ينظرون إلى التطور الذي يعيشه نظراؤهم ، خصوصا في دول الاتحاد الأوروبي ، فتمنوا أن ينقلوا عناصر النجاح في دول نظرائهم الأكثر تقدما عبر العالم: مؤسسات تعليمية ذات مستوى عالمي ، وصناعات عالية التكنولوجيا ، وبيروقراطيات احترافية. لكن الرياح لم تجر بما اشتهته سفن المتظاهرين ، إذ بدأت القتامة تحل محل الحماسة.

وعلى المرء أن يتساءل عن الدروس التي ينبغي أن تستفاد من الحركة الاجتماعية التي غمرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ سنة 2011؟ وما هي السياسات التي ينبغي للحكومات أن تضعها عقب هذه الأحداث؟ أولا ، يتعين على الحكومات ، في منطقة يفوق عدد سكانها 423 مليون نسمة ، أن تنظر في انعكاسات السياسات في مجتمعات ذات ساكنة شابة ومتعلمة ومتحمسة. وينبغي أن ينظر إلى الشباب بأنهم مصدر للقوة والفخر ، إذ عليهم يعوَّل لقيادة أممهم في المستقبل. ويتعين على الحكومات والشركات والمنظمات الاجتماعية/السياسية أن تتعاون في ما بينها على تنفيذ "خطة عمل" وخارطة طريق لتعليم المهنيين الشباب وتدريبهم وتوفير فرص العمل لهم. كما أن من مسؤولية حكومات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تضمن استفادة مربيها من التدريب المناسب وإطلاعهم على ما يستجد في طرق التدريس وتقنياته. وبذلك ، سيكون بمقدور الشباب أن ينتقلوا بسلاسة من المدرسة إلى سوق العمل. وينبغي أيضا إيلاء العناية الفائقة للاستثمار في النقل ، إذ إنه سيحفز الاقتصاد من خلال توفير فرص العمل ، كما سيسمح بحرية تدفق الأشخاص والبضائع. وأخيرا ، ينبغي أن تعمل الحكومات على تبسيط

القوانين الخاصة بضريبة الشركات وأن تحررها لتشجيع الشركات التجارية على فتح فروع وتوفير فرص للعمل. وسينتج عن هذا الأمر برامج متعددة للتدريب والمساعدة والتعلم والتدريب أثناء مزاولة العمل.

وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا تتزايد أهميته في حياة الشباب. ورغم الخلاف حول ما إذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر تأثيرا إيجابيا أم سلبيا في الشباب، فإن ثمة رأيا واسع الانتشار مفاده أنه نظرا للتأثير الواسع والمتغلغل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حياة الشباب، فإن من المهم فهم أشكال التواصل الجديدة هذه وتوظيفها لخدمة أغراض إيجابية من خلال جعلها عنصرا محددا من عناصر الحداثة. فقد ساهمت وسائل الإعلام الجديدة ووسائط التواصل الاجتماعي في تشكيل توجهات جديدة في المشاركة. فالأشخاص الرقميون، أي هؤلاء الشباب الذين تيسر لهم الوصول إلى الإنترنت منذ الصغر، أصبحوا اليوم مترابطين عبر العالم من خلال وسائل الإعلام والتكنولوجيا، ويتعرضون لإقامة وقيادة أشكال من المشاركة الإلكترونية. وهذه الأشكال الجديدة من المشاركة الإلكترونية التي بدأت في مصر وتونس تقتضي من الدول الأعضاء في المنظمة أن تضع آليات جديدة للتشاور مع الشباب، مكيفة تماما مع الأشخاص الرقميين واحتياجات الألفية الجديدة. لقد أظهرت التغيرات الاجتماعية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تجسدت بدرجات متفاوتة من الحدة ومن خلال وسائل شتى، أن الفرصة التي تتيحها الميزة الديمغرافية في المنطقة يمكن أن يستفاد منها قطعا على النحو السليم وأن الشباب يمكن أن يكونوا قوة من أجل التغيير. ويمكن بالتأكيد الاستفادة من أدوات التواصل الاجتماعي التي استُعين بها لحشد الشباب في استخلاص دروس مبتكرة لوضع أدوات ومنهجيات مبتكرة للمشاركة يمكن أن تطورها الدول الأعضاء في المنظمة للتفاعل مع الشباب من مواطنيها.

الشباب والتطرف

كيف يتم التلاعب بالدين الإسلامي لخدمة أجندات الجماعات المتطرفة والأصولية؟ ما الأدلة التي تستخدم لتعليل أعمال العنف واستدامتها، سواء باسم الدين أو باسم الوطنية؟ توجد ظاهرة الإرهاب في شكلها المعاصر منذ عقود وقد استخدمت استخداما واسعا من قبل أفراد وجماعات ودول لخدمة أهدافها السياسية باعتبارها أداة استراتيجية عبر العالم. وقد حاول الكثير من وسائل الإعلام في الآونة الأخيرة أن يربط بين الإرهاب والدول الإسلامية، ولاسيما في الشرق الأوسط. وتضخمت هذه العلاقة بعد 11 سبتمبر 2001 عندما بات هذا الحدث الفظيع يحتل صدارة المشهد. واليوم، بعد سنوات من وقوع هذا الحدث، أصبحت مفاهيم الإرهاب والأصولية والتطرف تحتل مكانة مركزية مع ما يشهده العراق وسورية من حرب أهلية ومع صعود تنظيم داعش. غير أن التصدي لهذه الإيديولوجيات يستلزم تحقيق أمرين اثنين: أولا، ينبغي اعتماد تعريفات ملموسة وعالمية ومقبولة يتم التفاهم حولها ويقبل بها الجميع؛ ثانيا، ينبغي معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والاعتراف بها وتصحيحها. فإن لم تخضع الإيديولوجيات العنيفة وما

تستند إليه من حجج فكرية للفحص والدحض ، فإن الجماعات والأفراد الذين يؤمنون بتلك المعتقدات سيكونون أحرارا يفعلون ما يشاءون ، ولاسيما في غياب قوة منسقة تدحض تلك الحجج.

إن التصدي للتطرف والإيديولوجيات العنيفة يستلزم تفكيك أسس الفكر المتطرف ونزع الشرعية عنه. فكثير من الشباب المسلم مفتون بإغراء القتال في سبيل ما يعتقد أنه قضايا عادلة. وقد طور المتطرفون المجنِّدون حملة دعائية فعالة يستعان فيها بمزيج من الدعوة ووسائط التواصل الاجتماعي. ويتم التلاعب بالعديد من الآيات القرآنية وأحاديث الرسول (ص) من دون فهم صحيح للشريعة الإسلامية أو لتطبيقها. علاوة على ذلك ، فإن العنف لا يمجد فقط وإنما ينظر إليه على أنه الوسيلة الوحيدة لتصحيح الوضع ، إذ يغرر بالكثير من الشباب فيعتقدون أن أهدافهم السياسية والدينية والاجتماعية لن تتحقق إلا بسلوك طرق الشر. فمن الواجب الإشارة إلى عبث تلك الحجج وإلى عواقب تلك الأعمال.

ويبين البحث الذي أجراه منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون عن الموضوع أن الجماعات الأصولية تجند أربعة أصناف من الشباب: *الباحثون عن الانتقام ، والباحثون عن الهوية ، والباحثون عن المكانة ، والباحثون عن التشويق*. ومن الأساسي تصميم برامج محددة على الصعيدين الحكومي وغير الحكومي في مجالات التعليم غير الرسمي وتوفير فرص جديدة للارتقاء الاجتماعي والرياضة والفنون والإبداع والترفيه لمنع المجموعات الأصولية من تجنيد تلك الفئات من الشباب.

تنظيم المشاريع

وُصف تنظيم المشاريع بأنه أحد الأجوبة المحورية على التحديات القائمة في مجالي التعليم والتشغيل. ويمكن لتنظيم المشاريع في شكله التقليدي وأيضا في شكله الاجتماعي أن يساهم مساهمة أساسية في النهوض بالتنمية في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وقد كان المنتدى الثاني لمنظمة التعاون الإسلامي للمقاولين الشباب في قازان الذي شارك منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون في تنظيمه ، فرصة سانحة للمقاولين الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات من مختلف أنحاء العالم الإسلامي للارتباط بالمستثمرين الدوليين وإيجاد من يدعم أفكارهم الشديدة الابتكار. وقد أخذت دول المنظمة على عاتقها ، من خلال المنتدى ، ومن خلال ما سبق اتخاذه من مبادرات ، مسؤولية الاستثمار في تطوير كفاءات الشباب المسلم في مجال المقاولات ، وهي كفاءات ستساهم أساسا في تنمية المنطقة.

وضع سياسات الشباب في المنطقة

يتعين ، على الصعيد الوطني ، تحويل استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب إلى قوانين للشباب وخطط عمل في مجال الشباب وإلى اتفاقيات من أجل الشباب ، بناء على أحكام الدستور ، والالتزام بالمرجعيات الإسلامية والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان ، وأن تكون كذلك بمثابة مشاركة في الديمقراطية ، والنهوض بالشباب وتمكينهم من ممارسة حقوقهم وواجباتهم المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، وزيادة تيسير الخدمات العامة ، بما يعزز الثقة في الشباب وينهض

بالممارسات التي تضمن حماية حقوقهم وتكفل احترامها. ويتعين أن تضع قوانين الشباب الإطار التشريعي والمؤسسي ، وأن تبين بوضوح أيضا حقوق الشباب ومسؤولياتهم وكذا آليات العمل والمراقبة في مجال الشباب.

وتعد المجالس الوطنية للشباب الشريك الرئيسي في الحوار والآلية الأساسية لتحفيز مشاركة الشباب في عمليات اتخاذ القرار. كما يكفل وجود المجالس الوطنية للشباب التنسيق بين الشباب والحكومات ومشاركة الشباب المنتمي وغير المنتمي في وضع سياسات الشباب.

والمجالس الوطنية للشباب أيضا آلية رئيسية غايتها ضمان اتباع نهج تشاركي في سياسة الشباب وتقليص الهوة بين مطالب الشباب وتطلعاتهم ومؤسسات اتخاذ القرار. علاوة على ذلك ، يتعين على المجالس الوطنية للشباب أن تؤدي دورا هاما في تيسير عمل الشباب بقصد:

- ضمان إقامة آليات تشاركية للشباب على الصعيد الوطني
- العمل بمثابة هيئة للتشاور والتعبير عن تطلعات الشباب
- جعل مشاركة الشباب في اتخاذ القرار أقرب إلى احتياجاتهم في مجالات الحياة
- ضمان التنسيق بين الشباب والحكومات
- تمثيل تطلعات الشباب واهتماماتهم
- أداء دور الهيئة الوسيطة بين منظمات الشباب والمجتمعات.

وتنهض المجالس الوطنية للشباب بالأدوار التالية:

- تنسيق مشاريع الشباب على الصعيد الوطني
- تيسير التعاون بين الشباب
- النهوض بالشباب
- تحسين جودة حياة الشباب
- ضمان صون حقوق الأطفال والشباب
- نشر المعلومات بين مختلف المنظمات والجمعيات
- تيسير عملية التنمية لفائدة الشباب

وتعمل المجالس الوطنية للشباب وفقا لعملية الديمقراطية الانتحابية ويديرها شباب بطريقة مستقلة عن الحكومات ، وهناك نوع آخر من المجالس يخضع لإدارة الدولة وهو مكلف بشؤون الشباب ، ويعمل بمثابة جهاز استشاري رسمي يمثل الشباب في مختلف القضايا. ومن التزامات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ، إن لم تنشأ مجالس وطنية للشباب ، أن تستثمر في تطوير المجالس الوطنية للشباب وفي قدراتها باعتبارها الشريك الرئيسي للحكومات في القضايا ذات الصلة بالشباب.

وينبغي أن تفكر السياسات الوطنية أيضا في الشباب ذوي الطموح ، بأن تجعل الحكومات تضع الشباب في قلب الخطط في السياسات العامة ، استنادا إلى رؤية شمولية تجمع بين مختلف سياسات الشباب على الصعيد الوطني ، أي أن تكون الوثيقةَ المرجعية الوطنية لسياسة الشباب وخارطةَ طريق للشباب الناشطين الفاعلين في قضايا الشباب لتنسيق تدخلاتهم. وتفيد الإحصائيات أن 120 دولة عبر العالم وضعت سياسات تهم الشباب ، وتبين الوقائع أن أحوال الشباب وحقوقهم ومدى مشاركتهم في اتخاذ القرار وأبعاد الحياة الاقتصادية والسياسية للشباب في العالم تختلف من بلد إلى آخر.

ويتعين على أصحاب المصلحة ، عند وضع سياسات الشباب ، أن يضعوا في الحسبان أن الشباب هم الفئة الأكثر ديناميكية في المجتمع ، وأنهم يتأثرون دوما بجميع ما يطرأ حولهم من تغيرات في جميع المجالات الأخرى المترابطة. ولذلك ، ينبغي تصميم عملية تشاركية لاتخاذ القرار بحيث يعطى الشباب صوتا لاتخاذ القرار بشأن مستقبلهم.

وتتعلق المبادئ التوجيهية التي يتعين على استراتيجية الشباب أن تتبعها بتمكين الشباب من التعبير عن كامل طاقاتهم وأن يكونوا فاعلين في عمليات اتخاذ القرار ، وضمان المساواة بين الجنسين ، وتعزيز التعاون بين جميع الفاعلين المعنيين بمجال الشباب. وينبغي أن تكون المبادئ الموجهة لاستراتيجية الشباب متسقة مع القيم والمبادئ الإسلامية ، ولاسيما قيم السلام والانفتاح والتسامح. أما المبادئ الأساسية للاستراتيجية فهي حقوق الإنسان والمساواة والتعاون بين القطاعات ، بما في ذلك التعاون بين الدولة والقطاع الخاص.

ولوضع سياسات وطنية متسقة ومتناغمة في مجال الشباب ، وفقا لاستراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب ، يتعين على الدول الأعضاء اتباع الخطوات التالية:

1. تعريف الفئة المستهدفة بوضوح – تعريف الشباب في السياق الوطني ؛
2. التحديد الدقيق لاحتياجات الشباب وشواغلهم – وهي عملية تقوم على الأبحاث والتشاور مع مختلف الفاعلين ؛
3. تحديد الأهداف الاستراتيجية للسياسات الوطنية في مجال الشباب ، وكذا وضع النتائج المتوخاة ؛
4. تحديد الاستراتيجيات ودعم عملية وضع السياسة الوطنية في مجال الشباب ؛
5. تحديد الأولويات في مجال الشباب – في ما يخص العمليات التشاركية ، وإشراك الشباب دائما في العمليات التشاورية ؛
6. تصميم نهج متعدد القطاعات – وهو أمر ضروري للبحث عن نقاط الالتقاء الممكنة في هذه السياسة مع برامج التنمية الوطنية ؛

7. تحديد أصحاب المصلحة الرئيسيين المشاركين تحديدا واضحا – الجهات الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول معا (مثل الرئاسات، والبرلمانات، والحكومات، والنظام القضائي، والمجموعات الإقليمية، والمؤسسات العامة، والمنظمات غير الربحية، والشركات، والشباب غير المنتمي).

ومن بين دول المنظمة السبع والخمسين، قليلة هي الدول التي لديها سياسة وطنية للشباب. أما معظمها فليس لديه أي سياسة جهوية أو محلية. لذلك، فإن ثمة حاجة ماسة إلى إطار منسق على صعيد المنظمة من شأنه أن يعرض الخبرات ويتيح الفرص لتبادل الممارسات بين الدول الأعضاء. وتوجد لدى بعض الدول الأعضاء سياسات راسخة في مجال الشباب، ويمكنها من خلال آليات جيدة لتبادل الممارسات أن تدعم الدول الأخرى في وضع سياساتها. فعلى سبيل المثال، يوجد لدى جمهورية أذربيجان برنامج حكومي ينفَّذ بفعالية، وهو برنامج الشباب الأذربيجاني (2005-2009)، تلاه برنامج عملي آخر للفترة الممتدة من 2011 إلى 2015. ويتواصل تنفيذ البرنامجين المذكورين من خلال استراتيجية تنمية الشباب في أذربيجان 2015-2025. وتشمل البرامج التي تم تنفيذها أهدافا ومسؤوليات واضحة لمختلف الفاعلين، مع توفير كفاءات في مجال الشباب ووجود إطار زمني واضح المعالم. كما أن جودة برنامج أذربيجان تكمن في أن لديه هيئة راسخة مسؤولة عن شؤون الشباب، هي وزارة الشباب والرياضة، فضلا عن قانون خاص بسياسة الشباب في جمهورية أذربيجان. يضاف إلى ذلك أن مؤسسات الدولة لديها شريك قوي في الحوار، هو الجمعية الوطنية لمنظمات الشباب في جمهورية أذربيجان (NAYORA)، وهي هيئة تسهر على إيصال صوت الشباب وعلى أن يكون الشباب جزءا من عملية اتخاذ القرار. وثمة دول أخرى لديها سياسات متطورة في مجال الشباب، مثل المغرب الذي اعتمد السياسة الوطنية للشباب منذ سنة 2003.

ويعد لبنان أيضا مثالا لدول المنظمة التي لديها سياسة واضحة للشباب منذ سنة 2012، تشتمل على توصيات للسياسات في خمسة مجالات: السكان والهجرة، والعمل والمشاركة الاقتصادية، والتعليم والثقافة، والصحة والاندماج الاجتماعي، والمشاركة السياسية. كما أن عملية صياغة السياسات كانت شفافة، إذ إن الوثيقة تولى صياغتها منتدى الشباب حول السياسات الشبابية، وهو منظمة تضم المنظمات غير الحكومية الشبابية على الصعيد الوطني والأذرع الشبابية في الأحزاب السياسية. أما الهيئة الرئيسية المسؤولة عن الشباب فهي وزارة الشباب والرياضة، ولديها قسم خاص بالشباب يركز بصفة خاصة على تنمية الشباب وقضايا السياسات، وتعمل عن كثب مع منتدى الشباب حول السياسات الشبابية. ويسهر هذا المنتدى على أن يكون الهيئة الرئيسية المعنية بالحوار مع الوزارة وتعترف به الحكومة اللبنانية من خلال المرسوم رقم 2007/80.

والمملكة العربية السعودية مثال ناجح آخر في مجال وضع سياسات الشباب. فقد أدرج الفصل الخاص بالشباب في الخطة التنموية التاسعة (2010-2014) للمملكة العربية السعودية، الذي يعرِّف الشباب بأنهم الفئة التي تتراوح أعمارها بين 15 و24 سنة. وتشمل الخطة التنموية التاسعة 2010-2014 فصلا خاصا بتنمية الشباب، يركز على قضايا مثل الرياضة والصحة والتعليم والثقافة والمرأة والمشاركة في

المجتمع. ويشمل أهدافا وغايات وسياسات محددة لتنمية الشباب مع ذكر الالتزامات المالية. وتعد الرئاسة العامة لرعاية الشباب الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنسيق الرياضة والأنشطة الاجتماعية للشباب في أكثر من 107 مدينة وبلدة من خلال 123 مرفقا حكوميا تشمل المدن الرياضية ومآوي الشباب والمراكز والملاعب والقاعات الرياضية والمساحات العامة. وتنسق الرئاسة العامة لرعاية الشباب مع الهيئات والأقسام الحكومية، ولاسيما وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الثقافة والإعلام. وتركز على الرياضة والأنشطة الاجتماعية. وقد كانت الأولوية الكبرى تعطى دائما للاستثمار في الشباب.

أما ماليزيا فقد حددت بوضوح سن الشباب، بدءا من السياسة الوطنية لتنمية الشباب لسنة 1997، بأنه يتراوح بين 15 و40 سنة، لكن سياسات الشباب التي وضعت منذئذ كانت تستهدف مباشرة الفئة العمرية 18-25. ويتمثل الهدف من السياسة الوطنية للشباب في "إقامة قوة شبابية ماليزية قوية ومتناغمة متشبعة بقيم روحية وأخلاقية عالية". وتشمل استراتيجياتها وضع قاعدة معرفية للشباب والتركيز على تنمية المهارات. ويعرف قانون الجمعيات الشبابية وتنمية الشباب لسنة 2007 (القانون رقم 668) المجلس الاستشاري الوطني للشباب، الذي يرأسه وزير الشباب والرياضة ويتألف من ممثلين للدولة والوزارات وكبريات الجمعيات الشبابية الوطنية. أنه محفل تلتقي فيه الحكومة والمنظمات غير الحكومية لمناقشة القضايا ذات الصلة بتنمية الشباب. ويشتمل القانون أيضا على الأحكام التي تسري على الجمعيات الشبابية المسجلة، كما يضع الإطار للمعهد الماليزي للأبحاث في مجال تنمية الشباب، بما في ذلك وظائفه وصلاحياته وتمويله. وتتولى وزارة الشباب والرياضة التي أنشئت في سنة 1964 المسؤوليات الرئيسية في مجال الشباب، أما الشريك الرئيسي للوزارة في الحوار فهو المجلس الماليزي للشباب الذي أنشئ سنة 1948، وهو منظمة تطوعية غير حكومية هي الهيئة التنسيقية الوحيدة للمنظمات الشبابية والطلابية في ماليزيا.

وتوجد لدى تركيا سياسة وطنية جديدة في مجال الشباب منذ سنة 2013، تستهدف الفئة العمرية 14-29، ولها ميزة كبرى تتمثل في أن زهاء 25% من السكان هم من الشباب، بحسب إحصاء سنة 2011. وتشتمل السياسة الوطنية للشباب على 13 موضوعا رئيسيا تتراوح بين التعليم والتشغيل وتنظيم المقاولات والمشاركة والوعي المدني والثقافة. ويشتمل كل موضوع من هذه المواضيع على مجموعة من الأهداف ويحدد مجموعة أصحاب المصلحة الذين ينبغي أن يشاركوا في تنفيذه. بالإضافة إلى ذلك، تعد تركيا من الدول القلائل في العالم التي أفردت مادة في الدستور للشباب —*المادة 58 من دستور الجمهورية التركية* - مخصصة بشكل صريح للشباب. وقد أنشئت وزارة الشباب والرياضة في تركيا سنة 2011، وهي الهيئة الرئيسية المسؤولة عن خطط الشباب وتنفذ جميع الخدمات الشبابية وتراقبها، باستثناء التعليم الرسمي. والوزارة دائما مسؤولة عن مراكز الشباب، ومخيمات الشباب، والأسبوع السنوي للشباب، وهي مسؤولة أيضا عن الأبحاث التي تجرى في مجال الشباب.

ثالثا – استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب إطارا لتنسيق السياسات المشتركة في مجال الشباب

الحاجة إلى إطار منسق

ينبغي أن تقوم استراتيجية منظمة التعاون الإسلامي للشباب على ثلاث ركائز أساسية:

- إقامة آليات عمل مشتركة بين الدول الأعضاء لكي تكون قادرة على تبادل الممارسات الجيدة وتحصل على دعم الدول الأعضاء الأخرى في وضع سياساتها الوطنية في مجال الشباب ؛
- وضع مجموعة متسقة من الأهداف والتدابير في مجال السياسات للتصدي للتحديات التي تواجه الشباب وكذا للسهر على مشاركتهم مشاركة كاملة في جميع مناحي الحياة (الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والدينية) ؛
- إقامة تعاون متعدد القطاعات بين جميع الفاعلين من ذوي الكفاءات والمسؤوليات في مجال الشباب وكذا إدماج الشباب في جميع السياسات ذات الصلة.

الخطوات اللازم اتخاذها

أعدت هذه الاستراتيجية من خلال عملية تشاورية مكثفة مع الدول الأعضاء والمنظمات الشبابية الوطنية الرائدة ، كما أخذ فيها بآراء الوزراء والخبراء وقادة الشباب الذين اجتمعوا في أول قمة تعقدها المنظمة لقادة الشباب (نظمها منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون في إطار الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي ، وأقرها قادة الدول الأعضاء في المنظمة). ولوضع سياسة منسقة في مجال الشباب ، ينبغي التشاور مع الدول الأعضاء في المنظمة بشأن التدابير الممكن اتخاذها. وينبغي أن توضع الاستراتيجية من خلال عملية تشاركية تجرى في إطارها أيضا مشاورات مع الشباب في الدول الأعضاء في المنظمة (مع هياكل الحوار القائمة – مجالس الشباب ، وبرلمانات الشباب ، إلخ).

ويتمثل الهدف الرئيسي من الاستراتيجية في إقامة إطار يجمع الدول الأعضاء لتوفير فرص للتطور الشخصي والمهني للشباب ، ودعمهم للاستفادة على نحو كامل من قدراتهم الشخصية والمهنية. وينبغي أن تتخذ الوثيقة أيضا أساسا لتمكين الشباب من أن يكونوا مواطنين فاعلين يساهمون مساهمة أساسية في تنمية المجتمع.

وترد في ما يلي مجالات العمل التي ورد ذكرها في مذكرة التفاهم المبرمة في الكويت:

- التضامن الإسلامي ، مع احترام التنوع الثقافي
- إدارة الديمقراطية والتنوع الثقافي
- المواطنة الشاملة والتشاركية والديمقراطية
- حوار الثقافات

- التربية على حقوق الإنسان والتسامح

وينبغي وضع تدابير وأهداف واضحة لكل مجال من مجالات العمل المذكورة أعلاه وإدماج الشباب في جميع المجالات: التعليم ، والشباب ، وتنظيم المقاولات ، والاستفادة من الخدمات الصحية ، والمشاركة والمواطنة الديمقراطية ، والإدماج الاجتماعي ، ومكافحة التطرف والتعصب ، والتطوع.

الأهداف الرئيسية لاستراتيجية الشباب

يتمثل الهدف الرئيسي من استراتيجية الشباب هذه في وضع سياسة مشتركة لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الشباب لكي تنفذها الدول الأعضاء في المنظمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي

الهدف: تمثل سياسة الشباب التزام أصحاب المصلحة وعملهم على السهر على توفير ظروف معيشية وفرص جيدة للشباب من السكان. وتتألف من وثائق استراتيجية محددة ومجموعة من السياسات والممارسات الراسخة المضمنة في طائفة واسعة من الوثائق (القرارات الوزارية ، وقرارات هيئات إدارة منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون ، وأوراق السياسات ، إلخ) التي توجه تدابير أصحاب المصلحة في القضايا التي تهم الشباب. وتهدف سياسة الشباب على المدى البعيد إلى مد الشباب بالظروف والفرص اللازمة للاستفادة من قدراتهم الكاملة ، بما في ذلك فرص التطور الشخصي والمهني. ولكي تكون سياسة الشباب فعالة ، يجب أن تستجيب للمعايير الخمسة التالية:

- التغطية (المجال الجغرافي والمجموعات الاجتماعية التي تغطيها ، بالإضافة إلى مجالات السياسات) ؛
- القدرة الاستيعابية (دور الحكومات والمنظمات الشبابية غير الحكومية والعلاقات في ما بينها) ؛
- الكفاءة (مسألة التدريب والمؤهلات) ؛
- التعاون ، والتنسيق والتناغم (رأسيا وأفقيا) ؛
- التكلفة (الموارد المالية والبشرية اللازمة – فين يرجار دينستاد ، دليل السياسات الشبابية ، كيف تضع استراتيجية وطنية للشباب ، 2009).

بالإضافة إلى ذلك ، **ينبغي أن تشمل** السياسة الشبابية ما يلي:

- مجموعة مستهدفة محددة بوضوح – بما في ذلك السن الأقصى المستهدف ومميزات الشباب ؛
- خارطة متسقة لأصحاب المصلحة المشاركين في وضع سياسة الشباب وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها ؛
- خارطة طريق ملموسة وشفافة ترمي إلى تنفيذ سياسة الشباب (بما في ذلك وثائق السياسات والبرامج التي سيتم تحديدها ، والجدول والإطار الزمني اللازمين لوضع هذه السياسات وتنفيذها وتقييمها ، فضلا عن الميزانية المخصصة لهذه التدابير) ؛

- سياسة قائمة على المعرفة – ينبغي أن تقوم عملية صياغة ووضع سياسات الشباب على عمليات بحثية متسقة توثق وضع الشباب والسياسات الشبابية القائمة على الصعيد المحلي والوطني ودون الإقليمي (المنطقة العربية ، آسيا ، أفريقيا) والإقليمي (على صعيد دول المنظمة كافة)؛
- نهج متكامل – ينبغي السهر على أن تكون سياسة الشباب التي يتم وضعها مرتبطة ارتباطا جيدا بمجالات السياسات الأخرى وأن توضع آليات للتعاون بين القطاعات. وتشمل آليات العمل بين القطاعات آليات التعاون الأفقية وأدوات التعاون الرأسي في آن معا – ضمان التعاون على الصعيد المحلي والوطني والدولي.
- أن تكون متوافقة مع المعايير الدولية لوضع سياسات الشباب (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة).

ولوضع رؤية متسقة ، ينبغي اتباع الخطوات التالية:

- ينبغي أن تنظر الدول الأطراف في تنفيذ العمليات المتعددة القطاعات في إجراءات اتخاذ القرار. وينبغي أن تشتمل عملية التشاور على آليات متسقة للحوار ، إذ إن الشباب شريك متكافئ في هذه العملية.
- ينبغي أن يعقد المجلس الوزاري لشؤون الشباب اجتماعات منتظمة ، وأن يجتمع على الأقل مرة كل ستة أشهر ، وأن يبت في القضايا الرئيسية المتصلة بالسياسات والتدابير والبرامج ذات الصلة بالشباب.
- ومن الشروط الأساسية لوضع استراتيجية الشباب وضع وتنفيذ منهجيات عمل لكي تشارك الدول الأعضاء في تمارين للتعلم من الأقران وعمليات التنسيق.
- وتقتضي استراتيجية الشباب أيضا وجود آلية متطورة جدا للمراقبة والتقييم.
- كما أن العمليات البحثية أساسية لوضع سياسات في مجال الشباب قائمة على الأدلة. ولهذا الغرض ، ينبغي إنشاء مجموعة للباحثين الشباب (باحث من كل دولة عضو) ، وينبغي أن يصدر كل سنة تقرير منسق عن تنمية الشباب في دول منظمة التعاون الإسلامي ، وأن تصمم لوحة للمؤشرات المتعلقة بالشباب (مؤشر منظمة التعاون الإسلامي لتنمية الشباب).

آلية المتابعة

يقتضي تنفيذ الاستراتيجية الحالية من خلال السياسة المشتركة للشباب وضع آلية متينة للمتابعة. واستنادا إلى الورقة المفاهيمية التي اعتمدتها اللجنة الدائمة المشتركة لمنظمة التعاون الإسلامي المعنية بالشباب (اسطنبول ، 10 مارس 2016) ، فإن هذه الآلية تجعل المجلس الوزاري الهيئة المقررة الرئيسية ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون والاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي مؤسستين مسؤولتين عن المتابعة بخصوص قضايا الشباب وقضايا الرياضة على التوالي.

وتتمثل المهام الرئيسية للمؤسستين المسؤولتين عن أنشطة المتابعة في ما يلي:

- متابعة تنفيذ القرارات الوزارية في القضايا الرئيسية المتعلقة بسياسات الشباب والتدابير المحددة ؛
- تقييم الأهداف التي تم تحقيقها ؛

- إجراء تحليلات لقصص النجاح وأوجه القصور ؛
- التنسيق بين الدول الأعضاء وكذا بينها وبين مؤسسات المنظمة بخصوص تنفيذ سياسة الشباب والتدابير المشتركة ؛
- تزويد المجلس الوزاري ، باعتباره أعلى هيئة لاتخاذ القرار بشأن تنفيذ استراتيجية الشباب ، بتقارير قائمة على الأدلة والمعرفة.

رابعا - السياسة المشتركة في مجال الشباب

الرسالة الرئيسية:

- تقوية التضامن الإسلامي ؛
- شحذ الوعي في الدول الأعضاء بأهمية اعتماد سياسات فعالة في مجال الشباب ؛
- تسليط الضوء على أهداف استراتيجية الشباب وإنجازاتها.

الإجراءات:

- ينبغي أن يعتمدها المجلس الوزاري لمدة سنتين وتنفذها المؤسستان المعنيتان بالمتابعة بالتعاون الوثيق مع رئاسة المجلس الوزاري واللجنة التوجيهية. وتنشأ اللجنة التوجيهية المعنية بالشباب لتقديم المشورة للمجلس الوزاري بشأن جميع التدابير في مجال الشباب. ويتمثل الهدف الرئيسي من اللجنة التوجيهية في تحفيز التعاون بين الحكومات في دول منظمة التعاون الإسلامي بشأن وضع سياسات الشباب. وتعد اللجنة التوجيهية المعنية بالشباب ، التي تنشئها حكومات الدول الأعضاء في المنظمة ، الركيزة الأساسية لتحديد أولويات الدول الأعضاء في المنظمة في مجال الشباب ، وكذا لوضع وتنفيذ المعايير والأدوات الرئيسية في هذا المجال. يضاف إلى ذلك أن اللجنة التوجيهية ستقدم أيضا الدعم للدول الأعضاء لوضع سياساتها الوطنية في مجال الشباب أو تطويرها. أما بخصوص العضوية ، فإن جميع حكومات الدول الأعضاء في المنظمة ستعيّن عضوا أو عضوين في اللجنة التوجيهية المعنية بالشباب ، على أن يكون الأعضاء المعينون من الذين يشغلون أعلى المراتب الممكنة في مجال الشباب ، ومسؤولين على الصعيد الوطني عن تخطيط سياسات الشباب وتنفيذها وتقييمها ، ومواءمة السياسات الوطنية في مجال الشباب مع معايير المنظمة في مجال الشباب.

- ينبغي أن تكون السياسة المشتركة في مجال الشباب أيضا الأداة الرئيسية التي ترمي إلى السهر على استفادة المواطنين الشباب في دول المنظمة من فرصة التفاعل مع مناطق أخرى خارج مجموعة دول المنظمة ، وأن يشاركوا في عمليات وضع السياسات العالمية ، ولاسيما في ما يتصل بتعزيز حوار الثقافات ، وأهداف التنمية المستدامة و/أو أن يشاركوا مشاركة فاعلة في النهوض بحقوق الإنسان.

لذلك ، ينبغي للدول الأعضاء وكذلك لجميع أصحاب المصلحة ، بدءا من المستوى المحلي إلى الدولي ، المساهمة بنشاط في ما يلي:

- توفير الفرصة للشباب للمشاركة في عمليات التبادل مع أقرانهم من مناطق أخرى ؛
- الاستثمار في وضع أدوات من شأنها أن تشجع الشباب على التطوع وأن يكونوا فاعلين في الحياة المجتمعية ؛
- شحذ وعي الشباب من المواطنين بالمسائل العالمية وإشراكهم في القضايا العالمية.

ولهذا الغرض:

- ينبغي أن تضع الدول الأعضاء نظاما لتقديم المنح لمشاريع من شأنها أن تستثمر في خلق أنشطة للتعلم لفائدة الشباب والمساهمة في وعيهم بالعالم وفي مشاركتهم الفاعلة.
- يتعين على الدول الأعضاء أن تستثمر في وضع أطر للتعاون مع أصحاب مصلحة آخرين من مناطق أخرى. ولهذا الغرض ، ينبغي تصميم برامج إقليمية ودولية يرمى منها أيضا إلى الاستثمار في تبادل الممارسات الجيدة.
- دعم أصحاب المصلحة على الصعيدين المحلي والدولي ذوي مسؤوليات في مجال الشباب من أجل تنظيم فعاليات ثنائية ودولية (مثل منتديات الشباب الإقليمية والعالمية ، وفعاليات الشباب ، ومعارض الشباب ، إلخ).

خامسا – التدابير المشتركة في مجال الشباب

إن التدابير المشتركة في مجال الشباب أساسية للنهوض بالتضامن الإسلامي ووضع سياسات للشباب في منطقة منظمة التعاون الإسلامي. علاوة على ذلك ، تكفل التدابير المشتركة تبادل الممارسات الجيدة والدعم المتبادل بين مختلف الفاعلين.

سادسا – أهداف استراتيجية الشباب وسياسة الشباب

استنادا إلى الأهداف العشرة التي اتفق عليها في القمة الأولى لقادة شباب منظمة التعاون الإسلامي (أبريل 2016) ، ينبغي إدماج الأهداف التالية في خطة العمل المشتركة في مجال الشباب:

1. **الارتقاء بالمستوى التعليمي وتوفير التدريب المناسب** لشباب المسلمين لكي يواكبوا تيار العولمة المعاصر من خلال تعزيز فهمهم للتحديات التي تواجههم ، والسعي في هذا الصدد إلى الارتقاء بتصنيف عشرين جامعة من جامعات دول المنظمة إلى قائمة أفضل 500 جامعة في العالم ، والنهوض ببيئة التعليم المستمر غير الرسمي ، مثل مراكز الشباب للتدريب وتطوير الكفاءات.

2. **السهر على رفاه الشباب وآفاقهم الاقتصادية** – من خلال خفض جذري لمعدل بطالة الشباب الحالي في دول المنظمة البالغ 15.6% خلال السنوات الخمس المقبلة ليبلغ المعدل السنوي العالمي (12.6%)؛ وتعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية دعما لمبادرات الشباب في مجال المقاولات ؛ وتصميم برامج خاصة للاستثمار في مشاريع الشباب وكذلك في المشاريع الاجتماعية الموجهة لخدمة الشباب على الصعيد الوطني وعلى صعيد دول المنظمة كافة.
3. **ضمان مشاركة أكبر للشباب** – في جميع مجالات الحياة العامة والاجتماعية من خلال إشراكهم في عملية اتخاذ القرار على الصعيد الوطني ، بما في ذلك ، على سبيل الذكر وليس الحصر ، برامج القيادة بدءا من المستوى التعليمي المبكر.
4. **الحيلولة دون وقوع الشباب في الأصولية** – والنهوض بالحوار بين الطوائف والمجتمعات من خلال منع الجماعات الإرهابية ، مثل داعش وحزب العمال الكردستاني وغيرهما ، من فرض إيديولوجيات هدامة على الشباب. وينبغي في هذا الصدد دعم إقامة **منصة إعلامية للشباب في إطار منظمة التعاون الإسلامي** حيث يكون **للشباب فرصة التعبير عن الذات بصورة بناءة**؛ وتعزيز روح المواطنة الفاعلة ، وتحقيق الفهم الصحيح للإسلام باعتباره دين السلام ؛ والتصدي للإيديولوجيات العنيفة والمدمرة وإعادة تأهيل من تأثروا بالدعاية المتطرفة.
5. **تحقيق التعاون الحق والتضامن الأوثق بين الشباب المسلم** – من خلال أدوات داعمة من قبيل عمليات تبادل الشباب/الطلاب ومخيمات الطلاب ؛ برنامج منظمة التعاون الإسلامي لرأسمال الشباب ، وألعاب التضامن الإسلامي ، ودعمها دعما فعالا من خلال **وقف منظمة التعاون الإسلامي للشباب** ، الذي سينشأ دعما للتنمية الفكرية والاقتصادية والاجتماعية للشباب المسلم. ؛
6. **إيصال صوت الشباب المناصر للسلام في الجماعات المسلمة** – في الدول غير الأعضاء من خلال التصدي لتجليات العنصرية والإسلاموفوبيا على الصعيد السياسي ؛ تجاوز تأثيرات التمييز الجماعي ، مثل التمييز ضد شعب جمهورية شمال قبرص التركية ، من خلال تنفيذ برامج التضامن بين الشباب في تلك المجتمعات.
7. **تعزيز مشاركة الشباب المسلم في بناء السلم العالمي** – من خلال دعم المبادرات الدولية ، مثل حملة "أنا فلسطيني دون الخمسين" ، وحملة "العدالة لخوجلي" ، التي تهدف إلى إنهاء العدوان على سلامة أراضي الدول الأعضاء والدفاع عنها.
8. **ملء الفجوة في المساواة بين الجنسين** من خلال إزالة العقبات المؤسسية التي تعترض ولوج النساء سوق العمل ، وتحفيز عمل المرأة ابتغاء ***خفض معدل بطالة النساء في الدول الأعضاء في المنظمة ليبلغ المعدل العالمي (15%) في فترة خمس سنين.***
9. **دعم مساهمة الشباب المسلم في الجهود العالمية** – لتحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم إقامة **يوم المنظمة للشباب من أجل أرض خضراء** والترويج له ؛ وتصميم تدابير للتوعية من خلال التعليم وأنشطة المجتمع المدني لنشر القيم الإسلامية للمحافظة على البيئة في المجتمع ؛

10. **بناء سياسة مشتركة شاملة ومنسقة للمنظمة في مجال الشباب** – من خلال إقامة آلية للتنسيق والمتابعة للمؤتمرات الوزارية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن الشباب ؛ واعتماد استراتيجية مشتركة في مجال الشباب ؛ وتوفير الدعم للجنة الدائمة المشتركة المعنية بشؤون الشباب المنشأة حديثا.

سابعا – هياكل الإدارة المشتركة لتنسيق سياسات الشباب

المجلس الوزاري

من أجل زيادة تعزيز مشاركة الشباب ، ينبغي وضع نظام للإدارة المشتركة من شأنه أن يضمن وجود عملية متوازنة لاتخاذ القرار ، بناء على المشاورات مع ممثلي حكومات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي – ولاسيما ممثلو وزارات الشباب والرياضة وممثلو الشباب والمنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب.

وينبغي أن يعمل ممثلو الدول الأعضاء في المنظمة معا في اللجنة التوجيهية التي تضم ممثلي الدول الأعضاء السبع والخمسين. وكما سبق ذكره ، ينبغي أن تكون اللجنة التوجيهية المعنية بالشباب بمثابة منصة لتبادل الممارسات الجيدة ووضع السياسة المشتركة في مجال الشباب. وسيكون الشريك الرئيسي للجنة التوجيهية هو منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتضامن بأعضائه السبع والأربعين ، عضو من كل دولة من الدول الأعضاء ، تعينه إما المجالس الوطنية للشباب أو محافل المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب. وسينشأ مجلس مشترك للشباب باعتباره هيئة مشاركة في اتخاذ القرار ، ويجتمع مرة كل ثلاثة أشهر ويتخذ قرارات تتعلق بأولويات قطاع الشباب ، والتدابير المشتركة ومخصصات الميزانية ومؤشرات الأداء الرئيسية في مجال الشباب.

ولضمان تدابير منسقة في مجال وضع سياسات الشباب ، ينبغي عقد المؤتمر الوزاري مرة كل سنة ، على أن يعقد كل سنة في دولة من الدول الأعضاء تتولى رئاسة اللجنة التوجيهية خلال تلك السنة.

آلية نمفيذ السياسة المشتركة في مجال الشباب

1. **المؤتمر الإسلامي لوزراء الشباب والرياضة:** هو أعلى هيئة مقررة ، يعتمد الاستراتيجية ، ويقيّم تنفيذها بناء على التقرير (انظر أدناه)؛ ويعقد مرة كل سنتين ؛ ويحدد المجالات ذات الأولوية في ما يخص التدابير المشتركة في مجال الشباب ؛
ويعتمد ثلاثة أنواع من القرارات: التقييم ؛ ووضع الأهداف ؛ وتحديد المجالات والأنشطة الملموسة للتدابير المشتركة.
2. **اللجنة الدائمة المشتركة المعنية بالشباب** – ستعمل بمثابة الجهاز الاستشاري الرئيسي الذي سيقيّم التوصيات المتعلقة بالاستراتيجية ، وكذا آلية التنسيق الرئيسية للسهر على مساهمة جميع المؤسسات المعنية بالشباب في دول المنظمة في وضع الاستراتيجية وفي تنفيذها.
3. **آليات متابعة تنفيذ الاستراتيجية المشتركة في مجال الشباب:**

الاتحاد الرياضي للتضامن الإسلامي – في القضايا ذات الصلة بالرياضة

منتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون – في القضايا ذات الصلة بالشباب.

ثامنا – وقف منظمة التعاون الإسلامي لفائدة الشباب

سينشأ وقف منظمة التعاون الإسلامي لفائدة الشباب دعما للتطور الفكري والاجتماعي والاقتصادي للشباب المسلم. ووقف الشباب صندوق مخصص لتوفير الدعم المالي للتدابير المحلية ولمشاريع التبادل الدولي. ويتعين على المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب أن تقدم مشاريع ترمي إلى تعزيز القيم الرئيسية المنصوص عليها في مذكرة التفاهم الموقعة في الكويت: التنوع الثقافي، والإدارة الديمقراطية للتنوع الثقافي، والمواطنة الشاملة والتشاركية والديمقراطية، وحوار الثقافات، والتربية على حقوق الإنسان والتسامح. وستفتح إجراءات طلب المنح ثلاث مرات كل سنة، وسيستثمر الوقف أيضا في تطوير القدرة التنظيمية للمترشحين – المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب. وستضع اللجنة التوجيهية كل سنة الأولويات الرئيسية للمشاريع التي ستحصل على المنح.

تاسعا – مراكز منظمة التعاون الإسلامي للشباب

لدعم الأنشطة الدولية للشباب التي تنظمها المنظمات غير الحكومية المعنية بالشباب والأنشطة الداعمة لتعلم الشباب، ستنشئ الدول الأعضاء في المنظمة شبكة من مراكز المنظمة للشباب، على أن يُبدأ بمجموعة من المراكز الإقليمية بهدف إنشاء شبكة لمراكز الشباب في الدول السبع والخمسين.

ويراد للمراكز الإقليمية للشباب أن تكون بمثابة مؤسسات تعليمية داخلية ستستضيف الأنشطة الدولية للشباب والدورات التدريبية والدورات الدراسية والمؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية، إلخ، كما ستستضيف التدابير المشتركة للدول الأعضاء في مجال الشباب، والاجتماعات الفصلية للجنة التوجيهية.

عاشرا – تقرير منظمة التعاون الإسلامي عن الشباب

لتنفيذ سياسة متسقة ومنسقة في مجال الشباب، ينبغي أن تكون السياسات قائمة على الأدلة. ولهذا الغرض، يتعين على الدول الأعضاء في المنظمة أن تستثمر في وضع عمليات مشتركة للأبحاث في مجال الشباب تقدم خلاصتها في التقرير السنوي لمنظمة التعاون الإسلامي عن الشباب. وينبغي أن يقيم تقرير الشباب التقدم العام المحرز في تحقيق أهداف الاستراتيجية المشتركة في مجال الشباب وتحديد الممارسات الجيدة من حيث سياسات الشباب وبرامج الشباب في الدول السبع والخمسين. وسيستند التقرير الخاص بالشباب إلى التقارير الوطنية عن الشباب بناء على استبيان مشترك سيتولى تصميمه باحثون في مجال الشباب يعملون مع اللجنة التوجيهية. ويغطي الاستبيان جميع أبعاد السياسة المشتركة في مجال الشباب. وسيشارك الشباب مشاركة مباشرة في عملية البحث في الدول الأعضاء من خلال آلية الحوار المهيكل.

حادي عشر – الخاتمة

إن لدى منطقة منظمة التعاون الإسلامي فرصة فريدة تتمثل في امتلاكها ميزة ديمغرافية ، إذ إنها المنطقة الوحيدة في العالم التي يمثل الشباب أكثر من ثلث سكانها. لكن الشباب هم الفئة الأكثر ديناميكية في بنية المجتمع ، وتتغير احتياجاتهم وتحدياتهم وتتطور باستمرار. لذلك ، يتعين على الدول الأعضاء أن تستجيب بسرعة لهذه التحديات ، ولاسيما الآن حيث يعد المواطنون الشباب في دول المنظمة أشخاصا رقميين ويبحثون باستمرار عن حلول للتغلب على التحديات المتصلة بالوصول إلى التعليم ، والبطالة ، والمشاركة ، والوصول إلى الخدمات الصحية. ولهذا الغرض ، فإن وجود إطار مشترك – الاستراتيجية المشتركة للمنظمة في مجال الشباب – من شأنه أن يكون له دور أساسي في مشاركة الدول الأعضاء في آلية دعم الأقران ، ولكن أيضا في إتاحة أدوات لتلبية احتياجات الشباب على الصعيدين الوطني والمحلي. ولهذا الغرض ، ينبغي أن يعمل أصحاب المصلحة من ذوي الكفاءات والمسؤوليات في مجال الشباب معا على وضع أهداف واضحة ومجموعات تدابير محددة ، بأطر زمنية وإجراءات عمل واضحة. وتضع الأهداف العشرة التي اتُّفق عليها في القمة الأولى لقادة شباب منظمة التعاون الإسلامي (أبريل 2016) أرضية مشتركة لاتخاذ تدابير منسقة. لقد آن الأوان لكي تتعاون الدول الأعضاء على تحديد الأولويات لسن تشريعات وطنية تتعلق بالشباب. وإن استراتيجية المنظمة في مجال الشباب لهي الإطار الذي من شأنه أن يدعم تطوير جميع هذه العمليات.